

۷۵۶
۹/۵۰

کره

السيد سامي شرف

رجاء التكرم بالعرض .

محمد السيد لاد

—

۷۵۶
۹/۵۰

السكرتارية العامة للحكومة

اجتماعات: ٢

مخضد
اجتماع السيد الرئيس
بالسادة اعضاء الحكومة

١١ سبتمبر ١٩٦١

محرر

الاجتماع الثانى لحكومة الجمهورية العربية المتحدة
برئاسة السيد الرئيس جمال عبد الناصر رئيس الجمهورية
يوم الاثنين الموافق ١١ سبتمبر (أيلول) سنة ١٩٦١

عقد الاجتماع الثانى لحكومة الجمهورية العربية المتحدة برئاسة السيد الرئيس
جمال عبد الناصر فى تمام الساعة الثامنة والنصف مساءً يوم الاثنين الموافق ١١ سبتمبر
(أيلول) سنة ١٩٦١ بالقصر الجمهورى بالقبة وبحضور السادة نواب رئيس الجمهورية
والسادة الوزراء والسادة نواب الوزراء .

وتخلف عن حضور الاجتماع بسبب السفر للخارج كل من :

السيد أحمد حسنى	وزير الدولة
السيد الدكتور كمال رمزى استينو	وزير التموين
السيد الدكتور عزيز صدقى	وزير الصناعة
السيد الدكتور مصطفى خليل	وزير المواصلات
السيد جمال صوفى	وزير التموين
السيد يوسف مزاحم	وزير الاوقاف

وحضر الاجتماع السيد - عبد السلام بدوى سكرتير عام حكومة الجمهورية
العربية المتحدة .

السيد الرئيس : بالنسبة لمؤتمر بلجراد . . فإني أعتبر أن أكثر الموضوعات

التي لم تشر في الصحف والنتائج التي وصل إليها المؤتمر كانت أكثر مما كنا نقدره . . سواء بالنسبة لعدد الدول التي اشتركت في المؤتمر أو بالنسبة لنتائج المؤتمر . . والمؤتمر بالنسبة لنا ، كدولة داعية للمؤتمر - تبنت سياسته دوليا - قد حقق مكسبا كبيرا . . وقد كانت الدول الافريقية - خصوصا دول مؤتمر الدار البيضاء - متمشية معنا الى حد كبير أكثر من الدول الآسيوية . . ومن النقط التي ظهرت لنا في المؤتمر موقف " الهند " ولو أنها لم تتكلم ولكنها دفعت بعض الدول الآسيوية الى الكلام خصوصا بالنسبة لموضوع اسرائيل . . والحقيقة أن أغلب الدول تعتبر موضوع اسرائيل من الموضوعات التي يلح العرب فيها باستمرار . . أما بالنسبة لنا فإننا نرى أنه من الضروري الإشارة الى هذا الموضوع لأن اسرائيل تعمل في آسيا وافريقيا كرأس جسر للاستعمار . . وقد اعترفت الهند بذلك وأقرت بأنه حقيقي ولكنها ليست على استعداد لنشره . . أما " بورما " فهناك تعاون كبير بينها وبين اسرائيل . . وقد سبقتنا اسرائيل الى هناك قبل عام ١٩٥٢ . . وكذلك الحال بالنسبة " لنيبال " . . أما بالنسبة لبقية الدول فقد كان موقفها متفقا مع وجهة نظرنا .

أما فيما يتعلق بالموضوعات الأخرى التي بحثها المؤتمر فقد كان هناك اتجاه . . هو الاتجاه الهندي الذي يطالب بعدم التورط في مشاكل مختلفة والاقتصار على بحث مشاكل الحرب والسلام . . وهذا الاتجاه يفقد المؤتمر كل قيمته . . لأننا عندما نبحث المشاكل المختلفة فإننا نملك القوى المعنوية ورد الفعل الناتج عن القرارات التي يصدرها المؤتمر . . ولم يأخذ المؤتمر بوجهة نظر الهند . . وأخذ بوجهة النظر الأخرى . . وعلى هذا الأساس عالج المؤتمر مشاكل الحرية والسلام ومشاكل الاستعمار والمشاكل الأخرى .

أما فيما يتعلق بنتائج المؤتمر . . فهناك اتجاهان . . فدول الشرق مرتاحة بالنسبة لبعض الأمور وغير مرتاحة بالنسبة للبعض الآخر . . ففيما يختص بموضوع ألمانيا . . كانت دول الغرب تريد أن يصدر المؤتمر قرارا خاصا بتقرير الحصار . . وكانت دول الشرق تريد اقرار وجود دولتين في ألمانيا . . ولكن المؤتمر قرر أن تحل هذه المشاكل بالمفاوضات ولم يأخذ بوجهة نظر هذا الجانب أو ذاك . . وقد عبرت كل

دولة عن رأيها في الخطاب التي القيت في المؤتمر .

وبالنسبة لنزع السلاح فان الغرب غير راض لأن المؤتمر لم يذكر في قراراته التجارب الذرية التي يجريها الاتحاد السوفييتي . . والاتحاد السوفييتي غير راض لأن المؤتمر اعتبر ان هذا شيء آخر يختلف عن موقف الاتحاد السوفييتي الأخير الذي يعتبر ان ايقاف التجارب الذرية جزء من عملية نزع السلاح . . ان وجود ٢٥ دولة في مؤتمر عدم الانحياز يعتبر مقدمة لخلق قوى جديدة غير مرتبطة بأى معسكر من المعسكرين . . ووجود هذه القوى هام جدا بالنسبة لنا لتأمين سلامتنا لأننا نعتمد على القوات المسلحة في ذلك ونعتمد أيضا على القوى العالمية المعنوية التي تؤيدنا كما حدث في عام ١٩٥٦ . . وفائدة هذه المؤتمرات هي زيادة أصدقاتنا والمؤيدين لنا وتوطيد علاقاتنا مع أكبر عدد من الدول غير المتأثرة بالمعسكر الشرقي أو الغربي . . قوى معنوية نستطيع الاعتماد عليها وعلى مساندة لنا في حالة اصطدامنا أو تعرضنا للخطر وهذه القوى المعنوية لها تأثير فعال في السياسة الدولية بالنسبة للمعسكر الشرقي أو الغربي فقد كان لها تأثير كبير بالنسبة للعدوان على كوبا في شهر أبريل الماضي . . وكلما قويت هذه القوى المعنوية وتدعمت كلما أحسننا بأننا نملك أسلحة غير مادية ولكنها معنوية تنفعنا في تدعيم أو تثبيت سياستنا التي هي سياسة عدم الانحياز .

وكلا المعسكرين لا يرحبان بفكرة توسيع معسكر الحياد أو معسكر عدم الانحياز لأن توسيع نطاق معسكر عدم الانحياز يؤثر على مناطق النفوذ الموجودة لأي من المعسكرين أو المفروض انها توجد لأي منهما . . وهذه الخلافات التي حدثت في المؤتمر تعتبر خلافات وقتية . . وهناك محاولات لاحداث وقية بيننا وبين الهند وأعتبر أن هذه المحاولات قد أثرت على الهند وهي لظروفها لا تريد أن تدخل في مواضيع قد تخلق لها مشاكل ولذلك لم تكن مرحبة بعقد هذا المؤتمر وانضمت اليه أخيرا . . ولذلك يحاول البعض أن يثير شيئا من الخلاف أو الانشقاق ولكننا تلافينا هذه النواحي .

ان أثر هذا المؤتمر قد لا يظهر الآن . . أما في المستقبل عندما يعقد مؤتمر ثان ويكون عدد الدول المشتركة فيه أكثر من ٢٥ دولة فسيكون له أثر كبير في السياسة العالمية . . ففي مؤتمر باندونج كان عدد الدول غير المنحازة خمس دول وهي

أفغانستان وبورما والهند ومصر وسوريا وقد زاد الآن عدد الدول غير المنحازة حتى أصبحت ٢٥ دولة ٠٠ وزيادة عدد الدول غير المنحازة هو الحل الوحيد السدي يجعل الأمم المتحدة تعمل متحررة وغير متأثرة بكتلة من الكتلتين .

هذا بالنسبة لمؤتمر بلجراد ٠٠ أما بالنسبة لاجتماع اليوم فلا يوجد جدول أعمال وهذه الجلسة لبحث ما اذا كانت هناك مشاكل تعترض التنظيم ٠٠ وقد اجتمعت مع السادة نواب رئيس الجمهورية ولاحظت أن العملية التنظيمية تسير في طريقها واذا كانت هناك بعض الأمور التي لم يبت فيها بعد هـ فاننا سنأخذ فترة من الوقت لتنظيمها .

وننتقل الآن الى نقطة أعتبرها هامة جدا وكنت أريد أن أتكم فيها في الجلسة الماضية ولكن الوقت لم يكن مناسباً ٠٠ هذه النقطة هي : تقرير التخطيط عن الاقليم الجنوبي والاقليم الشمالي ٠٠ السياسة " مبللة " جدا بالنسبة للاقليم الجنوبي وكما نقرأ التقرير " نتوه " أكثر ٠٠ وفي مناقشاتي مع الأخ عبد اللطيف البغدادي بين لي أن هناك عدم استجابة من الوزارات في اعطاء البيانات المطلوبة للتخطيط ونتيجة لذلك فان متابعة الخطة أصبحت أمراً لا يسر ٠٠ واذا كنا قد وضعنا خطة والوزارات لا تستجيب لطلب التخطيط فاننا نكون قد صرفنا ٨٠٪ من الاستثمارات هباءً ٠٠ والاستثمار وصل الى ٧٥٪ أو ٨٠٪ فلا بد ان يكون تحقيق الأهداف ١٠٠٪ أو على الأقل بين ٨٠٪ و ١٠٠٪ ولكن هذا لم يحدث مما يجعل الصورة تدعو الى التشاوم ٠٠ والواجب أن يحدث العكس ٠٠ اننا سنأخذ هذا الموضوع على عمليتين ٠٠ الأولى كيف نعرف الصورة اذا لم تعط الوزارات البيانات المطلوبة منها للتخطيط أو اذا كانت بياناتها ناقصة ٠٠ فماذا نفعل ؟ لقد صرفنا مبالغ ونريد أن نعرف أين ذهبت هذه المبالغ ؟؟ فالمطلوب من كل وزارة أن تقول لنا كم صرفت ؟ وكم استثمرت ؟ وما هي خطتها ؟ وما تم تحقيقه من الأهداف ؟ ولقد لاحظت أن بعض الاستثمارات صرفت ١٠٠٪ في بعض القطاعات ٠٠ ولكن هل حققت الأهداف ١٠٠٪ أو ٨٠٪ ؟ ٠٠ اننا لا نعلم شيئاً !!

ان موضوعنا الأساسي هو الخطة ٠٠ فاذا لم ننفذها فاننا نكون قد فشلنا فشلاً ذريعاً ٠٠ واذا كنا قد اتخذنا قرارات لم تؤد الى تنفيذ الخطة فمعنى ذلك ان عملنا قد انهار ٠٠ واذا كان مقدراً زيادة الدخل القومي بـ ٩٪ وتحققت زيادة

أقل من ٣ % وفقا لتقرير التخطيط فان ذلك يدعو للأسف ويحتاج الى حل جذري في جميع النواحي المختلفة . . . والعملية كما يبدو تحقق ثلث المطلوب ونريد أن نضعف الدخل القومي في ثمان سنوات . . . فاذا كان الاستثمار قد تحقق ولم تتحقق النتائج فهنا تكون الطامة الكبرى .

هل الصورة بهذا الشكل ؟ . . . لقد ناقشت بعض السادة الوزراء في هذا الموضوع . . . فمثلا ناقشت السيد كمال الدين حسين فأعطاني صورة مختلفة عما جاء في تقرير التخطيط . . . اذا كما حققنا فعلا ٣٣ % من الخطة وصرفنا في الاستثمار ٨٠ % اذن فالعملية في حاجة الى حل . . . في حاجة الى محاكم عسكرية . . . فسي حاجة الى ثورة جديدة . . .

ان المصيبة الكبرى أننا لا نعلم * أولنا من آخرنا * . . . فمن ناحية الاقتصاد ومن ناحية تنفيذ الخطة اذا ابدأنا نشعر بقلق فان ذلك يتطلب أن نبحث عن حل لكل هذه الأمور . . . وقد لاحظت أن وزارات الصناعة والمواصلات والتربية والتعليم قد حققت الاهداف بالكامل . . . وهناك ناحية في الجدول سأتكلم عنها . . . فوزارة الصحة مثلا لم تحقق الاهداف وصرفت فقط ٢٧ % علما بأنها في العام الماضي كانت تطالب بمبالغ أكثر بالنسبة للملاريا والمواضيع الأخرى . . . وبالنسبة للصناعة والكهرباء فقد تحقق ٢٧٣ والمفروض أن يكون ٣٠٠ . والتشييد كان ٥٢ والمفروض أن يصل الى ٦٦ ولكن هبط الى ٣٨ . . . هذه نقطة فيها شيء من الغرابة . . . فكيف كان ٥٢ في عام ١٩٥٩ ثم هبط الى ٣٨ ١٩٦٢ . . . هل عندكم فكرة عن هذه العمليات أم لا ؟ . . . انني أعتقد أن التقرير الخاص بالتخطيط غير واف نتيجة للنقص في البيانات .

السيد عبد اللطيف البغدادي : هذا تقرير أولي . . . والمفروض أن يكون هناك

تقرير تفصيلي يبين حقيقة الأرقام التي أعطتها الوزارات ولكن هذه الصورة ربما تزيد عما هو وارد بنسبة ١٠ % أو تنقص بنسبة ١٠ % . . . وبعض بيانات التقرير مطابقة تماما للبيانات التي حصلنا عليها من الوزارات .

السيد الرئيس : لا معنى اطلاقا أن نصرف مبالغ كبيرة من النقود ولا نعرف أين ذهبت هذه النقود . . وفيما يتعلق بالأهداف التي تحققت نجد أن الزراعة حققت ١٧ % بالنسبة للانتاج بينما المفروض أن يتحقق ٤٤ . . أما بخصوص القيمة المضافة التي هي زيادة في الدخل فقد تحقق ١ % بدلا من ٤٥ % نقطة أخرى . . مستلزما الانتاج اذا زادت عن التقدير ينتج عن ذلك نقص في الدخل القوي . . وفيما يتعلق بقطاع الصناعة والكهرباء وصل الى ١٢٢ بينما المفروض أن يكون ١٠٩ .

وبخصوص التشييد فقد كان من المفروض أن يزيد بنسبة ٢٦٩١ ولكن الذي حدث أنه نقص بنسبة ٢٦٩١ عن السنة الماضية فيكون الفرق أكثر من ٥٠ . . وأنا لا أتصور كيف يحدث ذلك .

السيد عبد اللطيف البغدادي : ان حجم العمليات التي تمت في سنة الخطة أقل من سنة الأساس . . كان تقريبا ١١٥ مليون ج وصل الى ٨٦ مليون ج . . وفي ميدان الصناعة تبين أن مواد البناء والتشييد المتاحة في السوق تعطي المطلوب بالنسبة للخطة . . والتقصير كان اما في التنفيذ أو جهاز المقاولين .

السيد عبد المنعم القيسوني : ربما تكون الزيادة في سنة الأساس . . ولذلك يجب أن نعيد تقديرها .

السيد عبد اللطيف البغدادي : هناك قولان . . أحدهما أن بيانات سنة الأساس فيها تحفظ وعلى العموم لو كانت البيانات الثانية صحيحة فاننا مكلفون باعادة دراسة سنة الأساس ١٩٥٩ / ١٩٦٠ .

السيد الرئيس : في قطاع النقل والمواصلات والتخزين، بالنسبة للانتاج ١٣٥ وبالنسبة للخطة ١٤٢ وبالنسبة لما تم ١٤٦ ومستلزما الانتاج زادت الى ٤٣ بدلا من ٣٧

وبخصوص القيمة المضافة ٦٢٢ بدلا من ٨٢٠٠ هذا بالنسبة لزيادة مستلزمات الانتاج التي تؤثر بطبيعة الحال في الدخل .

السيد عبد المنعم القيسوني : سواء كانت مستلزمات الانتاج مستوردة أو محلية .

السيد عبد اللطيف البغدادي : كلما زادت مستلزمات الانتاج أثرت على القيمة

المضافة .

السيد الرئيس : بالنسبة للاسكان . . فيما يتعلق بانتاج الخطة الأولى

للسنة الأولى ٧٨ والذي تحقق هو ٧٧ . . القيمة المضافة ١٤٤ بدلا من ٢٧٢ وعدد المشتغلين كما هو . . وهكذا بالنسبة للمرافق . . ففي مثل هذه العمليات الملاحظ أن هناك خلافا كبيرا في تقدير التخطيط . . فمثلا قطاع المرافق العامة . . . سنة الأساس ١١ والسنة الأولى ١٢ والذي تحقق فعلا سنة ١٩٦٠ هو ١٢ بدون زيادة . . الصناعة مثلا ١٠٠ × وهذا يؤثر في المتوسطات ويعطينا الصورة التي هي ٣ بدلا من ٩ .

وبخصوص التجارة كانت ١٣٢ في سنة الأساس ١٩٥٩/١٩٦٠ والمفروض أن تكون ١٦٣ في سنة ١٩٦٠/١٩٦١ . . التقديرات الأولية ٩٨ والقيمة المضافة ١٢٦٦ والذي تحقق ١٠٢٠ .

وفيما يتعلق بالتعليم ، بخصوص الانتاج . . السنة الأولى المفروض أن يكون ٦٨ . . التقديرات الأولية عما تحقق ٦٣ بنسبة ١١٥ × وهذا يعطينا مفارقات بينما قال السيد كمال الدين حسين أنه حقق جميع أهدافه ولكنه لم يبين جميع المدارس

السيد كمال الدين حسين : المفاهيم التي لدى التخطيط غير واضحة بالنسبة

للموزارات . . فمثلا مكتوب في الخطة أن وزارة التربية والتعليم مفروض أن توظف ١٥ ألف والأرقام التي عملتها الوزارة ستة آلاف موظف . . فمن أين أتت الـ ١٥ ألف؟ ان وزارة التربية والتعليم لا تعلم شيئا عن هذا الرقم . . وأنا لا أتهم أحدا .

السيد عبد اللطيف البغدادي : لقد أخذنا بيانات الوزارات في المناقشات الأولى

• على علاقتها .

السيد الرئيس : المطلوب اصلاح هذا الوضع لأن الصورة تبدو على غير

حقيقتها . . وهذا يؤثر على جميع البيانات الموجودة .

السيد كمال الدين حسين : هذه الزيادة لا تعلم بها وزارة التربية والتعليم .

السيد عبد اللطيف البغدادي : لماذا لم تعترض وزارة التربية والتعليم عند أخذها

اطار الخطة ؟

السيد نور الدين كحالة : بيد ولى أن الهدف هو ادخال عدد معين من التلاميذ

المدارس وليس تعيين أساتذة معلمين .

السيد الرئيس : نحن نحسب في الخطة كم مدرسا يلزم تعيينهم .

السيد عبد اللطيف البغدادي : على أساس عدد معين من الفصول .

السيد كمال الدين حسين : وهذا يقتضى عدد معين من الاساتذة . . وأنا

أريد أن يكون هناك تلاق بين الوزارات والتخطيط في هذه النواحي .

السيد عبد اللطيف البغدادي : المسئولون عن التخطيط موجودون وهم تحسبت

• تصرف أى من السادة الوزراء .

السيد الرئيس : نريد أن تكون لدينا صورة كاملة عن الموضوع حتى تسير الأمور

كما رسمت ٠٠ كيف حسب الانتاج بالنسبة للتربية والتعليم أو بالنسبة للصحة ٠٠ أنا متصور أننا إذا أبقينا عدد الطلبة كما هو وخفضنا عدد المدارس وزيادة في قطاع الصناعة أو الزراعة فان هذا يكون أفضل .

في الصحة الانتاج ٢١ مليون في سنة الأساس ٠٠ وفي السنة الأولى المفروض أن يكون ٢٥ مليون ولكن الذي تحقق هو ١٨ مليون ٠٠ كان المفروض أن تكون نسبة الزيادة ١٩ % ولكن الذي تحقق نقص بنسبة ١٤٣ % ٠٠ وأنا لا أتصور كيف أن الأجور والمرتبات نقصت ١٠ مليون جنيه في وزارة الصحة فهل كان نتيجة لفصل الموظفين ؟

السيد عبد اللطيف البغدادى : من الجائز أن يكون نتيجة وجود عمال موسميين

لم يشتغلوا هذا العام .

السيد الرئيس : من المفروض أن تقوم الوزارات بالتخطيط والخطة ترسل من

الوزارة الى التخطيط لينسق الخطة كلها ويعتمد خطة كاملة ، لكن اذا كان كل يسير في واد فان العملية لن تصل الى نتيجة .

السيد كمال الدين حسين : أنا متأكد أن خطة الخمس سنوات في وزارة التربية

والتعليم لم يذكر فيها ١٥ ألف .

السيد الرئيس : كيف نحل هذا ؟ يجب الا نعمل في مجالات مقولسة ٠٠

ويجب أن يكون التخطيط والجهاز الذى يعمل في الوزارة واحدا .

السيد عبد اللطيف البغدادى : لقد صدر قرار جمهورى بتشكيل جهاز تخطيط

في كل وزارة ليجتمع مع وحدة التخطيط عندنا باستمرار ولا بد أن يكون هذا الجهاز متفرغا لعملية التخطيط ولكنه غير متفرغ وفي بعض الوزارات لا يوجد أصلا وقد تكلمنا

في هذا كثيرا ولم يستجب أحد .. ولا بد أن نتلافى هذه الأخطاء أولا بأول ..
ونفس المشكلة قائمة في الاقليم الشمالى .

السيد أحمد الحاج يونس : ان اللجنة التى شكلها السيد نائب الرئيس عبد اللطيف
البغدادى كانت وهمية ونظرية .. ولم تجتمع بموظفى الوزارة اجتماعا كاملا .

السيد الرئيس : هذه تقريبا هى الصورة الموجودة .. وبالنسبة للخدمات الأخرى
هناك القيمة المضافة ٥٠ ٪ بدلا من ١٠ ٪ .. الذى أتصوره أن الحقيقة تخالف ما جاء
بهذا التقرير لأنه غير معقول وأنا لا أستطيع أن أصدق هذا الكلام .

السيد عبد اللطيف البغدادى : لقد طبعت التقرير فى صورة قطاعات لتوزيعها على
الوزارات دون مقدمة ولكل وزير أن يقول لنا الأرقام الصحيحة لناخذ صورة أولية .

السيد الرئيس : ان ما يهمنى هى الأهداف لأن الاستثمار لا يدل على شىء ..
فحسب البيانات الموجودة من المفروض أن نستثمر ٢٨٢ مليون جنيه والذى استثمر هو
٢١٨ مليون جنيه وهذا يدل على أن الأمور تسيرا سيرا حسنا اذ وصل الاستثمار الى
٨٠ ٪ .. ولكن الأهداف اذا كما حققنا ٣٥ ٪ فان الصورة تكون أسوأ .

السيد كمال الدين حسين : ان الصورة أسوأ من ذلك لأن الهدف المباشر للاستثمار
لم يتحقق .

السيد الرئيس : أنا يهمنى فى كل هذا الموضوع نقطة أساسية هى الأهداف ..
نريد أن نرى الأهداف التى تحققت .. فبالإضافة الى هذه البيانات نضع الاهداف
.. مثلا فى الصناعة كما ننتج " كذا " وأصبحنا ننتج " كذا " .

السيد عبد اللطيف البغدادى : هذا ورد بالنسبة للصناعة وبالنسبة للزراعة ..

وهذا تقرير مبدئي يعطى صورة اجمالية . . . وأغلب بياناته تقديرية وليست نهائية
وأنا أرحب بأى تعديل فى هذه البيانات من أى وزارة .

السيد الرئيس : المطلوب من كل وزارة أن تقدم لنا خطة السنة الأولى بالاستثمار
والأهداف . . . ثم نرى ما نفذ من الاستثمار والأهداف . وفى الاقليم السوري متبعين
طريقة ما تم التعاقد عليه وما انفق وما تم تنفيذه فعلا . . . وهذه الطريقة تعطى
صورة أوضح للعملية .

السيد عبد الوهاب البشرى : الاستثمار يعطى دلالة واضحة على تقدم العمل
ولا تدخل قيمة المباني أو الآلات أو الدفع المقدمة فى بيان الاستثمار ولكنها تدخل فى
الانفاق . . . فاذا وصلت أرقام الاستثمار الى ٨٠ × فان ذلك يبعث الأمل فى ان
الخطة مضبوطة . . . أما بالنسبة للأهداف فان بعض المشروعات الضخمة التى قد
لها أن تنتهى فى يوليو سنة ١٩٦١ لم تنته فى هذا التاريخ وبالتالي لم تحقق
أهدافها نتيجة لنقص الخبرة أو المواد الخام أو ما شابه ذلك من المشاكل التى يمكن
أن تتدخل فى تحديد التاريخ الفعلى لانتهاى العملية . . . ونقص أرقام الأهداف يجب
ألا يسبب انزعاجا كبيرا لأن الاستثمار هو الذى يدل على تقدم العمل .

السيد الرئيس : أنت تعطينا فروضا وتضعنا فى الظلام .

السيد عبد الوهاب البشرى : ان الاستثمار هو الذى يدل على التقدم .

السيد الرئيس : اننى أريد أن يقال لى ان المصنع " الفلانى " قد تأخر
استكمالهِ وسينتهى بعد ٣ شهور مثلا . ولكن اذا أخذنا ٣٠٠ مليون جنيه فاننا
لا يمكن أن نقول : مادنا قد صرفنا هذا المبلغ فان الأهداف ستتحقق . . . هذا
غير صحيح . . . لا بد أن نعرف الصورة اليوم . . . هناك بلاد تستطيع أن تحصل على
بيان بما تحقق فى نصف ساعة ونحن لا نعرف النقود التى صرفناها . . . وهذا هو المطلوب .

السيد عبد اللطيف البغدادي : هناك نقص في بيانات الوزارات .. المفروض أن

التكوين الرأسمالي يأتينا مفصلاً .. كم للآلات وكم للمكينات .. ولكن هذا لا يحدث بل يأتينا مبلغ إجمالي لكي نستطيع أن نعرف حجم العمليات كلها وخصوصاً بالنسبة للتشييد .

السيد عبد الحكيم عامر : في بعض الأوقات يتم إنشاء المصنع ولكنه لا ينتج .

السيد عبد اللطيف البغدادي : هذا يظهر في الانتاج .

السيد طعمة العودة الله : يجب أن يكون معنى الاستثمار واضحاً .. فمثلاً لو فرضنا

واعتمدنا لمشروع ١٥ مليون جنيه وأنفقنا وبدأنا في التنفيذ على أساس ١٥ مليون .. هل نعتبره استثماراً ؟ نحن نعتبره انفاقاً ولا نعتبره استثماراً إلا إذا بدأ المشروع يعطي انتاجاً .. فمعنى الاستثمار غير واضح ويجب أن نتفق على معناه .. هل الانفاق على العمل يعتبر استثماراً ؟

السيد عبد اللطيف البغدادي : كل جزء ينفق يعتبر استثماراً .

السيد طعمة العودة الله : انه لم يعط زيادة في الدخل .

السيد عبد اللطيف البغدادي : هذا هدف .

السيد طعمة العودة الله : أنا اعتبره انفاقاً الى أن يحقق دخلاً فأعتبره استثماراً .

السيد نور الدين كحالة : التعاريف المستعملة في التقارير التي ترد من وزارة التخطيط

هي نفس التعاريف المستعملة في الاقليمين .. وعندما يبحث عن الاستثمار يبحث عن قيمة المشروع أو الانشاءات والمعامل التي نفذت فعلاً .. والانفاق يختلف عنها زيادة أو نقصاً .. فلا توجد علاقة بين الاستثمار والانفاق .. أما الهدف فهو عندنا

يبدأ هذا المشروع في اعطاء الثمار فعندئذ يمكن أن نقيس مقدار تحقيقه للأهداف .

السيد الرئيس : بالنسبة لتحديد المفاهيم من الممكن في لجنة التخطيط

أو مجلس التخطيط أن تتحدد جميع المواضيع غير الواضحة .

السيد المهندس أحمد على فرج : في الواقع ان الأهداف هي تلك التي تحققت

من الاقتصاد القومي كله لا من الاستثمار فقط . فلوحقنا في الزراعة استثمارات ١٠٠٪
فليس معنى ذلك أن نحقق الأهداف ١٠٠٪ لأن الأهداف ليست هي الأهداف
التي تترتب على الاستثمار وحده انما الاستثمارات قد تكون مبانى أو مختبرات وليست هي
التي ستحقق لنا أهداف الخطة .

السيد الرئيس : بخصوص الخطة يوجد تقدير أن الانتاج سيزيد بنسبة معينة

وسنبنى عددا معينة من المختبرات . . فهناك اذن خطة موضوعة والمقارنة بالخطة
هي التي تعطى صورة حقيقية .

السيد أحمد على فرج : الأهداف تتحقق من الاستثمار ولو بعد فترة . . فالاستثمار

يعطى مؤشرا بسيطا للأهداف التي بدأ تشغيل مشروعاتها في نفس السنة .

السيد الرئيس : معنى هذا ان الاستثمار لا يعطينا صورة حقيقية .

السيد أحمد على فرج : نعم فهو ليس مقياسا .

السيد الرئيس : نريد أن نعرف الصورة . . ما هو المتأخر .

السيد سيد مرعي : اذا أخذنا مبلغ الاستثمار ومكوناته فان ذلك قد لا يؤدي الى الهدف بمعنى أن الربط بين مبلغ الاستثمار والهدف قد لا يتحقق . . . فمثلا في تنظيم الدورة الزراعية نجد أننا صرفنا ٤ % بينما الهدف محقق بالكامل في ١٠٤ قرية . . . اذن فنحن عندما نتكلم عن الهدف نقول ان هذا الهدف تحقق بالكامل . . . لكن لو أخذناه من حيث مكونات الاستثمار نجد انها ٤ % فقط وهي التي تمت . . . فيجب الربط دائما بين مكونات الاستثمار وبين الهدف . . . ثم النقطة الأخيرة التي تحتاج الى شيء من التعريف وهي أن الهدف قد يتحقق بدون الخطة لأننا عندما نبدأ الخطة الزراعية على أرض بور لم نزرع إطلاقا وأنفق عليها فانها قد لا تعطى انتاجا فينخفض الانتاج الكلي . . . وقد أنفق عليها أقل ومع ذلك يزيد الانتاج . . . فهل الاتفاق هو الذي حقق هذه الاهداف؟ . . . هذا أمر غير واضح . . . فان الأشياء الموجودة حاليا قد تؤثر في الخطة . . . فهناك أمور ترتبت زيادتها على الخطة وأمر ترتبت زيادتها على نواح تلقائية .

السيد الرئيس : من الأفضل التفصيل في هذا الموضوع ان لا بد من معرفة

الاستثمار وهدفه . . . فاذا صادفنا شيء يؤثر على الانتاج الزراعي كله ويتسبب في خفض الانتاج . . . فهل هذا النقص نتيجة عدم تحقيق الأهداف أو نتيجة تكوين الاقتصاد الزراعي كله ؟ . . . هذا لا بد أن يفسر . . . ثم بالنسبة للاستثمار فليتنا نحقق أهدافنا باستثمار أقل . . . فموضوع التشييد مثلا يخفض حوالى ٢٠ % من جملة مبالغ الميزانية الانتاجية . . . ما الذى يمنع هذا ؟ يجب أن نأخذ صورة كاملة عن الوضع .

السيد المهندس سيد مرعى : المسألة هي أننا لا نستطيع أن نحدد هل المبالغ

المستثمرة هي التي أدت الى هذه الزيادة بالذات أم لا . . . وهناك نقطة أساسية أنتقدها أنا وزملائي الوزراء وهي تقويم المشروعات بالنسبة لنا . . . فقد جمعنا لجانا من جميع الفنيين الموجودين في الكليات والجامعات واشتركنا معهم فسن وضع الخطة ثم بدأنا في تنفيذها . . . ولا بد أن يكون عندنا الشجاعة الكافية اذا وجدنا أنفسنا لم نحقق الاهداف بالكامل فنعتزف بأننا كنا مغالين في ناحية معينة ونعيد النظر في الخطة بعد السنة الاولى . . . وهذا ما أشرتكم اليه سيادتكم من أن الخطة " مطاطة " ويجب أن نعيد النظر فيها . . . فالخطة التي وضعتها أنا يجب أن تنفذ اذا كانت صحيحة . . . أما اذا كان فيها شيء من الخطأ فنحن معذرون اذا لم نحقق الاهداف . . . فيجب أن يكون هناك جهاز لتقويم الخطة وأنا أعتبره معاونا للوزارة وليس رقيباً عليها . . . فاذا خفنا أن نمر الخطة فاننا سنسير في استنفاد مبالغ كبيرة دون أن نحقق الاهداف .

السيد عبد الحكيم عامر : هذا عمل الوزارة .

السيد سيد مرعى : نعم . . . ويجب أن يكون هناك أجهزة في الوزارة للمتابعة . . .

والاجهزة ناقصة عندنا . . . وهناك موظف واحد عاد من امريكا بعد أن درس عملية التقويم . . . ونحن لا يوجد لدينا جهاز للتقويم مع ضرورة وجود مثل هذا الجهاز ليبصرنا بالنتائج . . . ويجب ان تقوم المشروعات أولا بأول في القطاع الزراعي بحيث اننا اذا رأينا ان مشروعا لم يؤد الى النتائج والاهداف المقدرة له فيجب ان نعيد فيه النظر .

السيد الرئيس: هذا أمر مفروغ منه .. وقد قلنا انه من الممكن أن نغير الخطة في أى وقت .. وحتى الآن لم يقل لنا أحد ماذا تم في الخطة .. وهل تسير في الطريق الصحيح أم لا .. وما عرفناه هو المبالغ التي صرفت .. ولكن ما هي نتيجة هذا الصرف ؟ .. هذا ما نريد معرفته .

السيد عبد المحسن ابو النور: لقد لمست بنفسى في بنى سويف انه معتمد بخطة وزارة الاشغال للرى مبلغ ٦٠٠ ألف جنيه منها ٢٥٠ ألف جنيه تعويضات لأراضى نزع ملكيتها من سنين سابقة .. وهذه المبالغ داخلة على أنها استثمار سيؤدى الى زيادة الانتاج .

السيد عبد اللطيف البغدادى: التعويضات لاتعتبر استثمارا .. بل اتفاق .

السيد عبد المحسن ابو النور: الخطة وصلت للمحافظات في شهر يناير سنة ١٩٦٠ ثم بدأت المحافظات في تنفيذها وطرح المناقصات .. وفي أثناء ذلك حدث صرف على مبان مثلا ولم تعط انتاجا لأنها كانت في طريق التنفيذ .

السيد عبد اللطيف البغدادى: هناك قرار يقضى بطرح العمليات والبنت فيها قبل الميزانية .. وأريد أن اضيف نقطة أخرى الى ما قاله السيد عبد المحسن ابو النور .. فقد أرسلنا كتابا عن مشروعات كل محافظة في الخطة لتنفذ كل وزارة الجزء الخاص بها في المحافظة .. ولكن تيين لنا أن احد لا يعرف واجبه بالنسبة

للمحافظة لما سينفذه في الخطة . . فالاجهزة التنفيذية لاتعرف واجباتها
بالنسبة للتنفيذ .

السيد احمد على فوج : الخطة ليست مجرد استثمارات ومتابعة . . انها تعطى

صورة كاملة للمجتمع وتطوره . . وما نطلبه هل مل استمارة اساسية واستمارة
متابعة الاهداف . . ومتابعة الاهداف ليست على أساس المشروعات الجديدة فقط
ولكن على اساس كل المشروعات . . والملاحظ ان الوزارات تهتم بالمشروعات
الجديدة ولكنها تهمل استمارة المتابعة . . ويجب عليها ان تملأ استمارة
المتابعة على اساس كل المشروعات .

السيد عبد المنعم القيسوني : أحب أن أشير الى ان بيانات الوزارات مهما

كانت دقيقة فان النسبة التي سنخرج بها في زيادة الدخل القومي تتوقف على صحة
بيانات سنة الاساس . . فنحن ننسبها الى الدخل الاهلي في يونيه سنة ١٩٦٠
واذا كانت الارقام غير متمشية مع الواقع في ذلك الوقت فلن نستطيع أن نعرف هل
الزيادة فعلية أم لا .

السيد عبد اللطيف البغدادى : انا متفق معك في ضرورة مراجعة ارقام سنة

الاساس . . ونحن لانحسب الدخل الاهلي أساسا . . ولكن الانتاج . . وقد
عملنا الخطة على اساس ان الدخل القومي لا بد أن يزيد بنسبة معينة بصرف النظر
عن الدخل الاهلي .

السيد الرئيس: اجمالي قيمة الانتاج في سنة ١٩٥٩ كان ٢٥٢٥ والمفروض في السنة الاولى أن يصل الى ٢٧٤٧ ولكن الذي تحقق فعلا حسب التقديرات الاولية هو ٢٦١٥ بدلا من ٢٧٤٧ وقد يكون الرقم ٢٥٢٥ غير حقيقي .. واذن فنحسن ندور في حلقة مفرغة .

السيد عبد اللطيف البغدادى: لقد تناقشنا كثيرا في الدخل الاهلى .

السيد الرئيس: نحن نتكلم عن اجمالي قيمة الانتاج .

السيد عبد اللطيف البغدادى: هذا أخذناه من الحسابات القومية .

السيد عبد الحكيم عامر: ان ضبط سنة الاساس سيبين لنا الزيادة في الدخل

القوى .. ولكن الاستثمارات ستبين لنا هل حققنا الخطة التي وضعناها أم لا .

السيد عبد المنعم القيسوني: الزيادة في الدخل ناشئة الى حد كبير من

الاستثمارات السابقة .

السيد عبد اللطيف البغدادى: هذا كله محسوب .

السيد الرئيس : المهم الآن . . ما الذي سنعمله لنحصل على صورة حقيقية؟

ألا توجد لديكم احصاءات سنة الاساس في وزارة الاقتصاد ؟

السيد عبد المنعم القيسوني : اننا نحصل عليها من مصلحة الاحصاء والتخطيط .

السيد الرئيس : مصلحة الاحصاء تقول انها تحضر الاحصاءات من الوزارات .

والوزارات تحضرها من مصلحة الاحصاء . . فكيف يكون هذا ؟

السيد سيد مرعي : لو فرضنا ان هناك خطأ في سنة الاساس فان بيانات وأرقام

السنة الاولى قد يكون فيها تفاوت . . ولكن الارقام التي نسير عليها هذا العمام -
على أسوأ الفروض - أصبحت واضحة في معالمها بالنسبة للانتاج والدخل بحيث
نستطيع ان نقيس عليها ونحن مطمئنون بدلا من ان نشك في سنة الاساس
بدون مناسبة .

السيد عبد اللطيف البغدادى : نحن نشك في سنة الاساس . . لكن ارقام سنة

الاساس لا خلاف فيها . . والدخل القومى الزراعى الذى هو اساسا من الانتاج
قد اتفقنا عليه وبعد حسابات طويلة ومناقشات طويلة وصلنا الى ١٢٨٣ في بداية الخطة .

السيد احمد على فرج : لقد وضعت الخطة في منتصف ١٩٦٠ والتقديرات لم تكن

قد تمت ٠٠ والقرارات الجمهورية تقضى بتنفيذها على اساس ان نزيد الدخل بمقدار ١٢٨٢ ٠ لا بد اذن من حساب سنة الاساس ٠٠ وهذه ليست نقطة ٠٠ اننا نسير ببطء في تحقيق الاهداف وهذا هو المهم ٠

السيد عبد المنعم القيسوني : ما لم يكن هناك نقص في القطاع الخاص فانه ممن غير المعقول ان تكون الزيادة ٣٩ مليون جنيه ٠٠ ويبدو ان القطاع العام زاد أكثر من ٣٩ مليون جنيه اذا كان قد قابل ذلك نقص في القطاع الخاص ٠

السيد الرئيس : هذا فرض مبني على فرض آخر ٠٠ ونحن نريد ان نعرف الحقيقة ٠٠ والمطلوب الآن ان نعرف هل هذا الكلام حقيقى ٠٠ واذا لم يكن حقيقيا فاننا نريد ان نعرف الصورة الحقيقية عن الزيادة في الدخل القومي وعن الزيادة في الانتاج والاستثمار وعن تحقيق الاهداف ٠٠ واذا كانت هناك عقبات تحول دون تحقيق هذا العمل فاننا نحلها ٠٠ من لا يوجد عنده جهاز مستقل للتقويم والمتابعة عليه ان ينشئه ولا يوجد ما يمنعه من ذلك ٠٠ وأنا لا أتصور ان تصرف وزارة مبالغ ولا نعرف ما نتج عن الصرف ٠٠ فمن يملك عزيمة ويصرف عليها فانه يعرف ما صرفه والانتاج الذى يحصل عليه ٠٠ فنحن من باب أولى يجب ان نعرف كل شئ ٠

السيد عبد اللطيف البغدادى : لا بد ان يكون هناك دفتر لكل مشروع ترصد فيه بياناته طبقا للقرار الجمهورى ٠

السيد سيد مرعى : الجهاز ممكن ان يقسم ٠٠ وأنا أدلل على نقص موجود

في وزارتنا .. وقد انشأت جهاز تقويم كامل للخطة .. وجعلته تابعا للوزير ..
وأى تقرير يرد الى منه سأرفعه للتخطيط مباشرة لانه يحلل النتائج ولا يأخذها
قضية سلمة .

السيد الرئيس: المطلوب أولا من كل وزارة أن تقدم خطتها الخاصة بالسنة

الاولى للتخطيط لكي يقارنها بالخطة التي أصدرها حتى لا يحدث تكرار أو تناقض
كما حدث في وزارة التربية والتعليم بالنسبة للتوظيف لأن هذا يؤثر على الدخل
القومى .. وثانيا نريد ان نعرف مقارنة للخطة من حيث قيمة الاستثمار وما حققناه
من الاهداف .. وما هي الاهداف التي لم تتحقق واسباب عدم تحقيقها .. على
ان يصلنا كل هذا في عشرة أيام .

السيد كمال الدين حسين : اقترح ان تتم مقابلة مع السيد نائب الرئيس والوزير

لبحث العملية حتى لا تحدث عرقلة لعدم التفاهم على الالفاظ .. وأنا أخشى
ان المدة قد لا تكون كافية وأخشى ايضا ان ترسل الوزارة بيانات ثم نجد أن الارقام
غير مطابقة لما يذكر في التقرير .

السيد الرئيس: اننى أريد ان تتم هذه العملية بعيدا عن التخطيط .. كل

وزير يقدم لنا خطته وما تم تنفيذه من الخطة في عشرة أيام .. وبعد ذلك يضع
التخطيط ملاحظاته على هذا الموضوع وبعد خمسة أيام يرسل لنا هذا الموضوع ..
اننا نريد أن نعرف الصورة الكاملة .. فهناك خلل ولكننا لا نبحث عن المسئول
عن هذا الخلل .

السيد عبد اللطيف البغدادي : التقرير المالي والاقتصادي لم يقدم لنا من

وزارة الاقتصاد حتى الآن وهو مطلوب .

السيد الرئيس : بعد خمسة عشر يوما سنرى كل هذا . . . وهناك مشكلة

اساسية بالنسبة للاقليم السوري وهي وجود زيادة في سنة الاساس مقدارها ٢٠٠ مليون ليرة اكثر من الواقع .

السيد نوزالدين كحاله : هناك استثمارات لن يظهر أثرها هذا العام ولكن

سيظهر في العام القادم . . . والصورة التي ترفع الدخل القومي صورة تدعو للتفاؤل اكثر مما تدعو للتشاؤم . . . الدخل القومي يصل الى ٢٤٣٣ مليون ليرة بينما في سنة الاساس كان ٣٣ مليون ليرة . . . فرقم ٢٤٠٠ هذا هو متوسط ثلاث سنوات منها سنة جيدة جدا وسنة جيدة وسنة سيئة . . . ومن هذا نرى اننا وصلنا الى رقم أعلى من الدخل القومي المتوسط مع وجود مواسم زراعية تعتبر دون المتوسط في العام الماضي . . . فبالرغم من سوء المواسم الزراعية فاننا تعدينا الارقياس المتوسطة . . . وفي سنة الاساس كان الدخل القومي في السنة الماضية ٢٢٠٠ مليون ليرة فالزيادة اذن تكون تقريبا في حدود المقدر للتنمية خلال سنوات الخطة . . . وجميع القطاعات قد حققت الزيادة المطلوبة . . . بل ان بعض القطاعات حققت زيادة أكثر من المطلوب . . . هذه هي الصورة الاجمالية فيما يتعلق بزيادة الدخل القومي . . . اما فيما يتعلق بتحقيق الاهداف في مختلف المشروعات وجدنا أن الطريق طويل . . . وكنا نأخذ كل مشروع لنرى ماذا كان أثره على الاقتصاد القومي . . . ثم تركنا هذا الطريق وقارناه بالانتاج العيني أو الاهداف العينية . . . ماذا كان يجب ان يتحقق في كل قطاع من القطاعات مع ما تحقق فعلا دون أن ننظر الى ما هو العامل الاقتصادي . . . فمثلا بالنسبة لوزارة الصحة . . . أخذنا . . . ما هي الاهداف التي يجب أن تحققها وزارة الصحة مثلا من حيث الخدمات الصحية ونسبنا ما تحقق فعلا من اهداف عينية الى الاهداف المطلوبة وقلنا ان تحقيق الاهداف كان بنسبة "كذا وكذا" . . .

السيد الرئيس: من الطبيعي ان نبحث قطاعا قطاعا .. فهذا أفضل ..
وفى التقارير القادمة تفصل الصناعة عن الكهرباء .. هل لأحدكم ملاحظات بالنسبة
للموضوعات المطلوبة .

السيد سيد مرعي : هناك ملحوظة بالنسبة لخطة السنة القادمة .. فقد
طرحنا مناقصات كثيرة من المباني .. وبعد القرار الذي يقضى بتحديد ما يقوم به
افراد القطاع الخاص للمقاولات بحيث لا يزيد عن ٣٠ ألف جنيه اضطررنا الى اعادة
طرح العمليات .. ولم تتقدم الشركات العامة .. فنرجو أن تتقدم هذه
الشركات العامة للقيام بأعمال هذه المناقصات .

السيد الرئيس: سنضم عددا من المقاولين الى القطاع العام وهم يطلبون
ذلك والظاهر ان المباني المطلوب انشاؤها اكبر من قدرة الشركات الخاصة والعامة ..
والشركات العامة تعطى الاولوية للمؤسسات التابعة لها .. وهم يرفعون الاسعار
التي يتقدمون بها ليخرجوا من العملية ولا ترسو عليهم .

النقطة الثانية خاصة بخطة السنة الثانية .. فهناك أعمال تسيير بالنسبة
لخطة السنة الثانية من التخطيط .. وقد لاحظت ان السحب من حساب الحكومة فى
البنوك كثير .. ومن المفروض ان يقدم لنا فى الاسبوع الثانى من اكتوبر تقرير
عما تم تنفيذه من الخطة الثانية وبعد ذلك اذا أراد أحدكم ان يعدل خطة السنة
الثانية على ضوء تجارب خطة السنة الاولى .. ولكن لم يطلب أحدكم تعديلها ..
وفيما يختص بحساب الحكومة فى البنوك والسحب منه لا أريد ان يتم هذا السحب
الا اذا كان هناك صرف فعلى وانفاق أو تنفيذ أو استثمار .. فقد لوحظ فى
آخر السنة المالية الماضية انه قد سحبت أموال كثيرة .. فهل يقوم البعض بسحب
المبالغ وايداعها فى بنوك أخرى ؟

السيد عبد المنعم القيسوني : في يوليه وأغسطس تدلنا الأرقام التقريبية على

زيادة السحب ما بين ٤٧ و ٤٨ مليون جنيه وهذه الزيادة ناشئة من أن بعض الوزارات رحلت بمبالغ ٠٠ وبعض الوزارات الأخرى كانت تتبع وسائل مختلفة منها توقيع الشيكات بتاريخ ٢٩ يونيو بينما يتم الصرف في يوليو وأغسطس وكثير من المؤسسات العامة الجديدة كانت تتبع طريقة سحب المبالغ وإيداعها في حسابات أخرى خاصة ٠٠ وقد اتفقنا مع بعض الوزارات على أن نعيد الحسابات السي البنك المركزي وقد أرجعنا فعلا في الأسبوع الماضي حوالي عشرة ملايين جنيه ولكن السحب لا زال حتى اليوم يتم بكميات كبيرة بالرغم من الإجراءات المختلفة التي اتخذناها في هذا الشأن .

السيد الرئيس : قد يدل هذا على أن الخطة تسير بطريقة صحيحة ٠٠

فما دنا ننفذ فانا نصرف .

السيد كمال الدين حسين : هناك احتمال بأن بعض المشروعات لم تنفذ حتى آخر

يونيو وانتهت السنة المالية ٠٠ فمثلا في الميزانية الجديدة الخاصة بوزارة التربية والتعليم كان معتمدا ٤ مليون جنيه للمباني ٠٠ صرف منها ٢ مليون جنيه حتى آخر يونيو ٠٠ ثم يسدد الباقي في شهر يوليو وأغسطس .

السيد عبد المنعم القيسوني : تقوم وزارة التربية والتعليم بتحويل مبالغ مقدما

للمحافظات كل ٣ شهور ٠٠ وصرفت للمحافظات مبالغ تزيد عما صرف في العام الماضي .

السيد الرئيس : في العام الماضي لم يحصل صرف لأنه لم يكن هناك عمل

اطلاقا ٠٠ وبالنسبة للزراعة ؟

السيد عبد المنعم القيسوني : يبدو أنها لم تصرف ٠٠ ولكن السكة الحديد

صرفت ١٢ مليون جنيه ٠٠ وفي العام الماضي صرفت ٤ مليون جنيه فقط .

السيد الرئيس : ألم تصرف الخطة ؟

السيد عبد المنعم القيسوني : ليست متمشية مع الصرف الذي كان يجب أن يتم ٠٠

وهذه الزيادة راجعة إما الى صرف متأخرات أو دفع مقدما .

السيد الرئيس : هل تنفيذ خطة السنة الثانية قائم أم هناك تعطيل ؟

السيد عبد المنعم القيسوني : التنفيذ قائم ولا يوجد تعطيل .

السيد الرئيس : اننا نريد أن يصرف من الخطة ٧٥٪ فقط ٠٠ وتحقق

الاهداف ١٠٠٪ لأننا ان لم نحقق الاهداف ١٠٠٪ فاننا لن نضاعف الدخل القومي

في ١٠ سنوات .

السيد عبد المنعم القيسوني : الموضوعان غير مرتبطين ببعضهما واذا تحققت

الاهداف ١٠٠٪ فاننا نستطيع ان نمول الخطة الثانية .

السيد الرئيس: اننى أقول ان تحقيق الاهداف ١٠٠ × هو الاساس . .

بالنسبة للميزانية النقدية والالتزامات لازالت الصورة غير واضحة وقد ورد بالتقريرين اللذين رفعتهما اليها اللجنة الاقتصادية بخصوص الميزانية النقدية أن الوزارات قد غالت فى الميزانية النقدية . . ويجب ان تكون المغالاة خارج عملنا لان حصيلتنا من العملة الصعبة قليلة والاهداف كثيرة . . ومعنى المغالاة أننا لن نستطيع أن ننفذ الخطة . . وعلى كل وزارة أن تقدم تقديراتها الحقيقية . . فى العام الماضى فى التقدير وفى الخطة لم تظهر الالتزامات وهذا يسبب لنا متاعب . . ويجب على وزارة الاقتصاد أن تقول لنا الالتزامات التى يجب ان تدخل فى الميزانية النقدية . . والميزانية النقدية تكمل التخطيط . . والبعض يصر على أن نستورد من بلاد معينة بعملة صعبة مع انها غير متوفرة علما بأنه توجد بلاد أخرى من الممكن أن نستورد منها حاجتنا بتصدير القطن .

السيد عبد المنعم القيسونى: الالتزامات أعيد تقديرها .

السيد حسن عباس زكى: هناك جزء غير محدد له تاريخ للسداد .

السيد الرئيس: المطلوب هو أن نعرف الالتزامات باستمرار . . ما هى

الصورة فى هذه السنة والسنة القادمة . . وما هو المدى والحدود التى يجب ان نتقيد بها . . فمثلا عملية محطة الكهرباء كان الاتفاق سيتم مع ألمانيا . . فهل قالت لنا وزارة الاقتصاد رأيا فى هذا الموضوع ؟ كلا . . لم تبد وزارة الاقتصاد رأيا وهذا ينتج عنه خلل فى ميزان المدفوعات مع ألمانيا . . فكيف ننظم هذه العملية ؟ ان وزارة الاقتصاد غير مسيطرة عليها . . وتستطيع أى وزارة أن تتعاقد . .

والوزارات تخشى أن تتصل بوزارة الاقتصاد لأنها تتسبب في تعطيل أعمالها .. ونحن نريد أن نتلافى التعطيل ونتلافى التعاقدات غير المبنية على خطة .

السيد حسن عباس زكي : كل الاشكال أننا لا بد أن نحدد طبيعة السلع التي

تستخدم في كل القطاعات .. لأن التسهيلات الائتمانية لا تستخدم في شراء سلع استهلاكية مثلا .. ولذلك لا بد أن تحدد الميزانية بحيث تكون طبيعة التسهيلات الائتمانية مفهومة وهي انها تخصص لسلع معينة .

السيد الرئيس : ان خطتنا معروفة .. هل تم وضع الميزانية النقدية

للاقليم الجنوبي ؟

السيد عبد المنعم القيسوني : لم يتم بعد .

السيد حسن عباس زكي : اننا نعمل في حدود ميزانية السنة المالية الماضية .

السيد الرئيس : تقدم الوزارات في الجلسة القادمة الميزانية النقدية وملاحظاتها

عليها على أن يراع عدم المغالاة في اعداد هذه الميزانية لأن المغالاة تسبب لنا كثيرا من المتاعب .. وبالنسبة للاقليم السوري ماذا تم ؟ ..

السيد نور الدين كحاله : لقد قدرت الموارد ووضعت الميزانية وتقدمت الوزارات

باحياجاتها وتوقشت تفصيلا وخفض منها مبالغ كبيرة .. والاستيراد بالنسبة للسلع الاستهلاكية والوسيطه منظور أن يخفض عن التقديرات الموجودة في حدود ٤٠ أو ٥٠ مليون ليرة .. وقد قررنا ان نعيد النظر مع الوزارات وبدأنا فعلا نفس وزارة الصناعة وتوصلنا لبعض النتائج .. وأعتقد أن اعادة النظر مع بقيه الوزارات الاخرى سوف يغطى هذه الثغرات .

السيد الرئيس : بالنسبة للسلع الانتاجية أو السلع الوسيطه فانه توجد لدينا

تسهيلات ائتمانية لم تستخدم حتى الآن بالنسبة لليابان والاتحاد السوفييتى والمانيا الغربية والشرقية .. ولا يوجد ما نع أن يستخدم الاقليم الشمالى تسهيلات ائتمانية أكثر من المقدرة في الخطة من هذه البلاد .

السيد عبد المنعم القيسونى : كانت هناك مبالغ في استيراد السلع الاستهلاكية

والسلع الوسيطه .. والاستهلاك في العام الحالى منظم .

السيد نور الدين كحاله : ان الاجراءات الاخيرة جعلت التجار يخرجون البضائع

التي كانت مخزنة وتوقفوا عن الاستيراد .

السيد عبد المنعم القيسونى : الاستيراد نقص عن العام الماضى بحوالى ٦٥ مليون

لسيرة .

السيد الرئيس: فيما يتعلق بالمؤسسات العامة سواء الانتاجية أو مؤسسات

الخدمات .. يجب أن تعد خطة للعمل في هذه المؤسسات العامة كلها وهذا يمثل جزءاً من الخطة العامة .. وأعتقد انه من الممكن ان يكون هناك نوع من الابتكار والاصناف الجديدة .. والمطلوب أن نعرف قيمة الارباح والمصروفات الادارية في هذا العام .. وفي العام الماضي زادت المصروفات الادارية في بعض الشركات أكثر من الارباح .. فما هو السبب ؟ .. ان عملية المحاسبين عملية صورية ولا يمكن الاعتماد عليها وسنبحث فيما بعد كيف نسير بعملية المحاسبين بحيث يمكن الاعتماد عليها في اعطاء صورة حقيقية للمركز المالي للمؤسسة .. وبالنسبة للصناعة بالذات والمؤسسات العامة يجب أن تتم العملية بهذا الشكل . نريد أن نعرف المرتبات والموظفين والمصروفات الادارية والانتاج والارباح وتحسين الانتاج والزيادة السنوية في الانتاج وفي المصاريف الادارية .. والاصناف الجديدة التي تنتج .. وعلى هذا الاساس يجب أن نحاسب مجلس الادارة والمسئولين حتى نستطيع ان نعرف من المقصر ونعيد النظر في القائمين بالاشراف على هذه المؤسسات وادارتها .. المؤسسات التي كانت تكسب وأصبحت تخسر الآن لابد من معرفة المسئول حتى نحاسبه .

السيد عبد اللطيف البغدادي : لقد طلبت عمل استمارة لكل مصنع قائم على

اساس ان يحقق اهداف ترسل هذه الاستمارة لنا في الاسبوع الاول من كل شهر بحيث لو حصل أى تقصير في تحقيق الاهداف نستطيع أن نعرفه .

السيد كمال الدين محمود رفعت: قد يكون هناك اتجاه بالنسبة لبعض الشركات

الى تحقيق أرباح على حساب العمال .

السيد الرئيس: كيف ؟

السيد كمال الدين محمود رفعت : عن طريق تقليل الاجور مثلا أو الغاء "البونس" .

- السيد الرئيس :
- لقد أعطينا تعليمات باستمرار صرف " البونس " .
 - ويجب ألا يكون تحقيق الارباح على حساب العمال ولا على حساب زيادة الاسعار .
 - ولكن زيادة الانتاج أو عمل اصناف جديدة هو الذى يؤدي الى زيادة الانتاج .
 - وانتم فى وزارة العمل لابد أن يوجد لديكم بطاقة لكل مصنع .

وبخصوص التجارة فاننا نعتبرها العملية الاساسية التى تمكننا من القيام بتنفيذ الخطة •• فاذا لم تزيد الصادرات فاننا لن نستطيع توفير المبالغ المطلوبة للخطة •• ونحن لنا هدف •• فى كل مؤسسة عامة أو خطة لابد أن يكون هناك أهداف •• مصنع البسكوت مثلا يبيع انتاجه كله للاستهلاك المحلى وهو راض بذلك ولكن لو ضعف الانتاج فانه يمكن ان نقوم بتصدير هذا البسكوت فنحصل على عملة صعبة •• يجب أن نعطي لكل مصنع الهدف بحيث يزيد ما صدره فى كل سنة بنسبة معينة •• ويجب ان نهتم بالتصدير وعلى قدر ما نقلل من استيرادنا نزيد من صادراتنا وهذا يستدعى ان نحدد هدفا لكل مصنع •• كما لوحظ وجود ضريبة على خيوط الغزل يجب ان ترفع لتساعد على امكانيات التصريف فى الاقليم الشمالى •• وجاء بتقرير الغرفة الصناعية بالنسبة للخيوط انهم لا يستطيعون المنافسة •• وهذا الموضوع محتاج لبحث .

السيد عبد المنعم القيسونى : هناك رسم على تراخيص الاستيراد •• وكان هناك

فرق حوالى ١٠ % •• والمشكلة هى هل ترفع الضريبة فى أحد الاقليمين ؟

السيد الرئيس : قولوا لنا اقتراحاتكم واعطونا الصورة كلها •

السيد عبد المنعم القيسوني : وكذلك علاوة العملة •

السيد الرئيس : علاوة العملة موضوع آخر •

السيد عبد المنعم القيسوني : مأخوذ في الاعتبار في تعديل سعر الصرف بسنين

العملتين •• ونحن نعطي علاوة ١٠٪ تعويض الفرق •• ولكن الضرائب والرسوم الجمركية واختلاف رسوم الاستيراد هي التي توجد الاختلاف عند الاستيراد. من الخاج مقارنة بالاستيراد من الاقليم الجنوبي حيث أن الرسوم الجمركية في الاقليم الشمالي ورسوم الاستيراد أقل •• واختلاف الرسوم الجمركية لا بد أن ينشأ عنه اختلاف في الاسعار •

السيد الرئيس : ابحث توحيد الرسوم الجمركية •• ولا بد من اعادة

النظر في نظام الخصم كله وقد كنت أظن انه قد انتهى من عام مضى وهذه العملية سببت لنا خلا •• كان المفروض ان تكون سياستنا على أساس أن الخصم في القطر ينزل الى ٦٪ ولكنه لم ينزل في العطله وهذا يسبب تناقضا •• كل هذا يجب اعادة النظر فيه بالنسبة للاقتصاد كله •• لقد ظهر لي أن هناك خصما ٢٧٪ على بعض العملات الخاصة ومعنى هذا أننا نخفض سعر الجنيه ٢٧٪ فكيف تركتم هذه العملية ؟

السيد حسن عباس زكي : أقترح توحيد السعر حتى لا يكون هناك علاوة على النقد

المختلف •

السيد الرئيس: المفروض أن يكون هذا قد انتهى من السنة الماضية

مع عملية القطن ٠٠ ونقطة أخرى ٠٠ فلا زالت هناك تصاريح في السوق بدون تحويل عملة وتشتريها المؤسسات الحكومية ٠٠ يجب أن نلغى التصاريح الموجودة بدون تحويل عملة ٠

السيد حسن عباس زكي : هذه التصاريح موجودة بالنسبة للسياحة فقط ٠

السيد على صبرى : يكفي وجود تصريح واحد حتى تكون هناك عملية تهريب ٠

السيد الرئيس: ما أطلبه هو ضبط الصورة الاقتصادية كلها بالنسبة لهذا

الموضوع ويجب أن تعطيني بيانا بعد اسبوعين عن الاوضاع الاقتصادية ٠٠ الالتزامات ٠٠ سياستنا بالنسبة للاستيراد وبالنسبة لكل هذه العمليات ٠٠ ونلغى جميع اذونات الاستيراد التي بدون تحويل عملة ٠٠ هناك بعض أشخاص حصلوا على اذونات بدون تحويل عملة ولديهم نقود في الخارج فيبيعونها بسعر ٧٠ قرشا للدولار ٠٠ انتهينا الآن من بحث الموضوعات ٠٠ وعلى السيد عبد السلام بدوى سكرتير عام حكومة الجمهورية العربية المتحدة أن يخطر الجهات المختصة بالمطلوب منها ٠٠ والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته ٠

(وانتهى الاجتماع في تمام الساعة ١١ مساءً)

بالتوقيع